WP IRAQ

تصدر كل يوم اثنين

2024\09\02

العدد ٢٢٠

الى الأمام

FORWARD

الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

لندعم ونساند مطاليب عمال النفط!

(نداء الحزب الشيوعي العمالي الى سائر اقسام الطبقة العاملة)

في خطوة جديدة وعلى مسارها القديم الذي بدء منذ غزو واحتلال العراق، قررت حكومة السوداني اسوة بالحكومات السابقة، سرقة ونهب عمال النفط عبر حرمانهم من الأرباح التي يحصلون عليها تعويضا لعملهم المضني والعوامل البيئية والصحية التي يتعرضون لها والتي تسبب انتشار الامراض الخطيرة والقاتلة مثل السرطان في صفوفهم.

ان مصادرة وزارة المالية لأرباح العاملين تحت عنوان الغاء التمويل الذاتي واحلال التمويل المركزي، هي جزء من سياسة حكومة السوداني للاستحواذ على ثمار عمل عمال النفط وتغذية منظومة الفساد التي تستند عليها، وبفضلها تستمر بإدامة سلطتها.

ان ما يحصل عليه عمال القطاع النفطي من أرباح وحوافز لا يعوض ابدا ما تتعرض اليه حياة عمال النفط، ويعوض شروط العمل القاسية التي يعملون في ظلها. وتحاول الحكومة واعضاء منها وصف من المأجورين بتسويق صورة مشوهة ومضللة عما يتقاضاه عمال النفط، لتسهيل عملية سرقة عمال النفط ومصادرة حقوقهم من جهة، ومن جهة أخرى لدق اسفين بين عمال النفط وبقية القطاعات العمالية الاخرى وتحريض الأخيرة على عمال النفط.

وفي الوقت الذي يدين كل عمليات السرقة والنهب التي تنظم تحت عناوين مختلفة، يدعو الحزب الشيوعي العمالي العراقي عمال النفط بالالتفاف حول مطالبهم التالية:

- تشكيل لجنة من ممثليهم بتقدير حصتهم من أرباح النفط بما يتناسب مع التعويضات التي يستحقونها دون الإذعان لشروط الحكومة وشركات النفط وسياستها.
- تمتع عمال النفط واسرهم بالضمان الصحي دون تحديد أي سقف مالي.
-التمتع بالأرباح سواء كانت شهرية أو سنوية حسب قرار ممثلي عمال النفط.
-التمتع بالحوافز اسوة بعمال قطاعات نفطية أخرى مثل عمال شركة الغاز في الجنوب.
-التمتع بالإجازات والافادات.

وفي الوقت ذاته يناشد الحزب الشيوعي العمالي العراقي عمال القطاعات المختلفة لتقديم الدعم والمساندة لاحتجاجات عمال النفط. ان انتصار عمال النفط في تحقيق مطالبهم هو انتصار للطبقة العاملة في العراق، وهو خطوة توطد وحدة صف عمال العراق بتحقيق أهدافهم نحو الظفر بحياة كريمة ومرفهة.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

٢٥ اب ٢٠٢٤

نحو تحقيق سلم رواتب عادل لموظفي وعمال العراق

في الوقت الذي تتمتع فيه الرئاسات الثلاثة بالامتيازات المهولة، ويشاركها جيش كبير من البيروقراطيين الذي وظفتهم الأحزاب السياسية في العملية السياسية تحت عناوين مختلفة مثل المستشارين السياسيين وأصحاب الدرجات الخاصة وغيرها، فإنَّ الملايين من العمال والموظفين في القطاع الحكومي يعيشون تحت خط الفقر، إذ لا تتجاوز رواتب غالبيتهم ٤٠٠ ألف دينار، في الوقت الذي تآكلت القدرة الشرائية لتلك الرواتب والمعاشات بسبب ارتفاع سعر الدولار والتضخم بنسبة ما يقارب ٢٥٪ وأكثر.

إنَّ سلم الرواتب غير العادل مصدره إدامة الفساد الإداري واستمرار عمليات السرقة والنهب من ثروات المجتمع وعرق العمال والموظفين، وهو تعبير عن تنصل جميع الحكومات بما فيها الحكومة الحالية وبرلماناتها من مسؤوليتها تجاه الجماهير، وهي لا تعمل غير تشريع القوانين التي تحافظ على امتيازات أعضائها دون أي وجه حق.

ان الحزب الشيوعي العمالي العراقي يعلن عن دعمه ومساندته لمطالب رفع المعاشات والرواتب لجميع موظفي وعمال العراق وبما يتناسب مع ارتفاع الاسعار والتضخم، وفي نفس الوقت يناشد عمال القطاعات الحيوية وخاصة عمال النفط والموانئ بتقديم الدعم والمساندة لمطالب الموظفين والعمال الذين يطالبون بتحسين ظروف معيشتهم.

إنَّ التضامن والمساندة العمالية لمطالب الموظفين برفع سلم رواتبهم وتشكيل جبهة عمالية كبيرة هي خطوة نحو تحقيق الرفاهية والعيش الكريم للملايين من العمال والموظفين واسرهم.

ان الحزب الشيوعي العمالي يعلن عن دعمه ومساندته لتنظيم الاحتجاجات والتظاهرات يوم ١٦ أيلول ٢٠٢٤ من اجل تحقيق سلم رواتب عادل، ويعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من الخندق النضالي للطبقة العاملة بالدفاع عن الرفاه والحياة الكريمة للعمال وبقية الأقسام الاجتماعية الكادحة.

الى الأمام نحو تحقيق المطالب العادلة لموظفين وعمال العراق.

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

٢٥ -٨-٢٠٢٤

ممارسات بالية ولن تحلّى لكم أية عقدة!

(حول حملة الإعتقالات والتهديدات التي تواجه الناشطين والمنظمات التحررية المحتجة)

أُعتقل مساء أمس الناشط في الدفاع عن الحريات السياسية وحقوق الإنسان وحركة تشرين الإحتجاجية، همام قباني، في داخل منزله في مدينة الكوت على أيدي قوات ما يسمى ب»الأمن الوطني». وقد تم الإعتقال دون أي مذكرة إعتقال أو أساس قانوني واضح، بل إكتفت القوات القمعية بالقول «بناءاً على أوامر من بغداد جراء منشوراته على وسائل التواصل الإجتماعي» !! ولم يعرف أحد مكان إعتقاله أو المادة القانونية التي جرى الإعتقال وفقها. لم يعرف أهله أو محاميه مكان إعتقاله إلا بعد أن تسرب ذلك.

من جهة أخرى، ، ناهيك عن الحملة المسعورة التي يشنها رجالات الدين بالأخص هذه الفترة على كل من يعترض على هذا القانون بوصفه «عميل»، «أصحاب السفارات»، وغيرها من تهم رخيصة جاهزة رايناها كثيراً في كل الأنظمة الإستبدادية في العراق والمنطقة، يتصاعد تهديد الناشطين والمنظمات التحررية والنسوية والمدنية المناهضة للتعديل على قانون الأحوال الشخصية وترهيبهم بشتى الأشكال البوليسية والقمعية المعروفة التي خبرناها كثيراً مع البعث وأمثال البعث من أجل ثلم إرادتهم.

ان الطرق المافيوية لحكومة السوداني والعصابات المليشياتية الطائفية بإعتقال الأصوات المعارضة والمدافعة عن الحقوق والحريات الآساسية للمجتمع وترهيبها وتهديد أمنها وسلامتها ما هي إلا أساليب رخيصة وإجرامية، وليس بوسعها أن تلجم بركان من إحتجاجات الأغلبية الساحقة من المجتمع ومن المحرومين والكادحين ودعاة الحرية والمساواة وحياة أفضل. ليس بوسعهم عبر هذه الطريقة لجم الملايين من المتطلعين لعالم مفعم بالرفاه والحريات والحقوق. ليس بوسع أيادي القمع والتهديد والتحريض المليشياتي ومنابر رجال الدين وفضائياتهم وأقلامهم وأبواقهم الماجورة التي تعتاش على إشاعة الأوهام والتضليل ان توقف هذا المسار المتدفق للناشطين والمنظمات لسبب بسيط وهو ان جماهير العراق لم تقرر انها على إستعداد للإستغناء عن حياتها ومستقبل أطفالها. ولهذا لن تجدي أساليبهم المافيوية المقيتة والبالية نفعاً.

يحمّل الحزب الشيوعي العمالي حكومة السوداني المسؤولية عن إلحاق أي ضرر مادي ومعنوي يتعرض له «همام قباني» وأي «همام» أو»همامة» ناشطين في الحركة الاحتجاجية المستعرة، ويطالبها بالكف عن مثل هذه الممارسات الإستبدادية والكف عن التطاول عن الحريات السياسية والمدنية وإطلاق سراح «همام قباني» فوراً وبدون إبطاء. و يدعوا كل الاحزاب و الاتحادات و المنظمات و الشخصيات التحررية و الانسانية بالوقوف صفاً واحداً ضد سياسة التخويف و الترهيب، و يحذر من ان هذه الخطوات هي مقدمة لاستبداد سياسي سافر وتثبيت سلطة قمعية سافرة.

الحرية لهمام قباني!

عاشت الحرية السياسية دون قيد او شرط!

يسقط الاستبداد الحكومي والمليشياتي للسلطة في بغداد!

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

١٦ آب ٢٠٢٤

أركان الدولة «الشيعية» الاربعة

نادية محمود

الصفحة الثانية

أركان الدولة «الشيعية» الاربعة

نادية محمود

تقوم الدولة « الشيعية» في العراق وتستند على اربع ركائز وتسعى على امتداد اكثر من عقدين على تشييد واقامة دولتها «الشيعية» على اساسها. هذه الاركان الاربعة، تعمل وبشكل منظم على اعادة المجتمع العراقي الى زمن البربرية، واللصوصية، والقتل وانتهاك حقوق البشر، وغياب القانون، وعلى الاخص، انتهاك حقوق اضعف فئات المجتمع وهم النساء والاطفال. تشكل استباحة المال واستباحة الاناث مسألتين محوريتين في رسم ملامح هذه «الدولة». ويمكن تحديد هذه الركائز بما يلي:

أولا: تنطلق الاحزاب الاسلامية الشيعية من فقه وتشريع مفاده بأنه يمكن الاستيلاء والاستحواذ على المال الذي لا صاحب له فيما يُعرف عندهم مجهول المالك. تعتبر الاموال في البنوك هي اموال لا صاحب لها. وحيث ان اموال بيع النفط تودع في البنوك، فهي اموال لا صاحب لها. وحتى الحكومة ذاتها، لا تعتبر بنظرهم، انها صاحبة توكيل او ولاية على التصرف بمال الدولة. لذا يستطيع اي شخص يجد سبيلا للاستحواذ والسيطرة على تلك الاموال، فلا اشكال شرعي ولا ديني ولا اخلاقي في ذلك!!!.

هذه هي النظرية» الاقتصادية» و» الاخلاقية» التي انطلقت منها الاحزاب الشيعية وبدأت بالاستيلاء على ثروات البلاد. وحيث ان ميزانيات العراق، هي ميزانيات انفجارية، تذهب تلك الميزانيات « الانفجارية» الى جيوب الاحزاب، حيث ان الميزانيات تذهب الى الوزارات التي تسيطر عليها تلك الاحزاب. وحيث ان الحكومة ليست لديها الولاية على مال» لا تملكه وغير معروف صاحبه» فهي لا تحاسب ولا تراقب صرف تلك الاموال، فلا الحكومة تعتبر نفسها مسؤولة، ولا الاحزاب ترى نفسها محاسبة امام تلك الحكومة. من هنا وصلت نسب الفساد الى نسب صاروخية. منحت الاحزاب الاسلامية الشيعية لنفسها الحق بان تستبيح هذه الاموال، وهي لديها غطاء شرعي بفتوى من الحاكم الشرعي. من هنا، لا تخصص ميزانية للخدمات، وان خصصت، فانها تسرق وتنهب، ولا يوجد استثمار في المشاريع. وتستمر الناس بالاحتجاج، مطالبة الدولة، باعتبارها كيانا مسؤولا عن المجتمع، والمطالبة بالخدمات وفرص العمل.

ثانيا: العصابات: ان منطق الاستيلاء على المال العام، ومزاحمة الاخرين والتنافس معهم على الاستحواذ عليه يقتضي وجود «عصابات» وتحديدا عصابات مسلحة او ميلشيات وهي الركن الثاني من اركان» الدولة الشيعية». هذه العصابات اعطيت لها صفة قانونية من قبل نفس الاحزاب الاسلامية الشيعية. لتقوم بحراسة وحماية السيطرة على الاستيلاء على المال العام. وتم لها ذلك بتوفير غطاء قانوني هذه العصابات موجودة لتوسع من نطاق استيلاءها على المال العام، وتغلق افواه الاصوات المحتجة والمعترضة.

ثالثا: القائمة الثالثة التي تقوم عليها دولة ما بعد ٢٠٠٣، او الدولة « الشيعية» هي العشائر، امتدادا لما قام به نظام صدام المقبور، من تقوية العشائر حتى تدعم نظامه الذي بدأ بالتهاوي بعد عام ١٩٩١ وانتهاء حرب الخليج، وحدوث انتفاضة اذار ١٩٩١. تستخدم الاحزاب الاسلامية العشائر وترشيها وتتودد لها، وتستعين بها من اجل ابقائها في السلطة. لقد تم تأسيس مجلس العشائر، من اجل مد يد العون لهذه الاحزاب الاسلامية، واستخدامه للسيطرة على ابناء تلك العشائر. والان تعيش العشائر مرحلة ازدهارها، حيث تمارس العشائر قوانينها، فالعشائر تحسم الصراعات العشائرية باستخدام مختلف اشكال القمع. فهي تتقاتل مع بعضها البعض لخلافات قد تحدث بسبب نزاع حول قطعة ارض، او مصدر ماء، او بقرة سارحة في مراعي عشيرة اخرى، وتستخدم مختلف انواع الاسلحة الخفيفة والمتوسط، امام عجز حكومي تام عن التدخل. الان تضاهي ان لم تزيد قوة القانون العشائري على قانون الدولة.

رابعا: ما نحن بصدده الان، هو تفتيت قانون الدولة المتعلق بالأحوال الشخصية، وفق التعديلات التي طرحت من قبل نواب الاحزاب الشيعية في البرلمان. حيث يراد تفكيك وقضم فقرات ومواد قانون الاحوال الشخصية، وعمليا حل محاكم الدولة فيما يتعلق بقضايا الاسرة، واعادتها الى المحاكم الشرعية. اي بقرار واحد، وبتشريع قانوني برلماني جديد، طرح من قبل نواب الاحزاب الشيعية يراد اعادة تاريخ العراق الى ستين عاما للوراء. فبعد ان وجد قانون الاحوال الشخصية ليوحد المواطنين للخضوع لقانون واحد، تأتي التعديلات الحالية، لتفتيت القوانين، واعادتها الى رجال الدين بدلا من الدولة. وهنا، يترك للشرائع الحبل على الغارب. فكما ان الشريعة والفقهاء الشيعة يتحدثون عن النفط، والارض والمطر والزرع، والغابات، هي لا صاحب لها، فان امكانية الاستيلاء عليها لمن يجد لذلك سبيلا هو امر مباح، وخاصة اذا حصل على مباركة من الحاكم الشرعي، فهم اليوم يتحدثون عن اغتصاب الطفلات، ومفاخذة الرضيعات، وبيع وشراء النساء والفتيات باسم» الشرع والفقه». ويعطي حق التصرف بأجساد الطفلات الى اولياء امورهن، وان انتفى وجود الاخير، فان الحاكم الشرعي له حق الوصاية للتصرف باجساد الطفلات.

وهكذا، تبنى، الاحزاب الاسلامية الشيعية، « دولتها» على اساس النهب، وتستعمل كل سبل القوة لحماية ما نهبت وما ستنهب، وتحتمي بقوة العشائر والعصابات، واستباحة اجساد الاناث من المهد الى اللحد.

هذه هي ملامح الدولة الشيعية التي يراد فرضها علينا، عبر الانتخابات والديمقراطية، وعبر تكميم الافواه. فهل هذا ما نريد؟

لقد قالتها الجماهير بمختلف الاشكال: يجب الخلاص من سلطة هذه الاحزاب، بشرعها، وفقهها، وعصاباتها، وقوانينها وعشائرها، من اجل مجتمع يستطيع العيش بأمان وتوضع فيه قوانين الدولة لحماية الانسان في العراق.

لا لتعديل قانون الاحوال الشخصية فى العراق

بدأت الاحزاب الاسلامية وومثليها في البرلمان العراقي مرة اخرى بمحاولة جديدة لتغيير مواد قانون الاحوال الشخصية منذ اواخر شهر تموز الماضي. وتمت قراءة التعديل للقانون بدون تقديم مدونة خاصة توضح مالذي سيتم تغييره بالضبط. بل انهم يعدون بان يقوم الوقفين الشيعي والسني بكتابة الفقرات القانونية لاحقا!

اي يريدون التصويت على ورقة بيضاء مفاده تعديل المادة ٢ قانون الاحوال الشخصية واعادة الحكم في قضايا الاسرة الى الفقه الشيعي والسني!

لا يمكن العودة الى الوراء ٦٥ عاما للوراء بقوانين الاحوال الشخصية.. ما تحقق من قوانين قبل ستة عقود جاء نضال النساء والرجال من اجل قانون ينصف المرأة بحدود مقبولة. لقد عفا المجتمع عن امر تزويج الفتاة بعمر التسع سنوات او اقل، فكيف يريدون تعديل سن التعديل.

لا يمكن لاي انسان سوي ان يقبل بتفخيذ الرضيعة، اي كان الشرع او الفقيه الذي قال به.

لا يمكن قبول ربط النفقة باستمتاع الرجل فيها.

لا يمكن قبول منع الارث من قطع الاراضي للنساء لانهن نساء.

لا يمكن اعفاء الرجل من مسؤوليته تجاه المرأة التي تقوم بالعمل الرعائي، لانها مرضت ولم تعد قادرة على ارضائه جنسيا.

لا يمكن العودة الى قانون التوحش، والى تدمير علاقات الاسرة، الى علاقة الرجل الذكر- والمرأة العبد للرجل.

بغض النظر عن الاسباب التي دفعت بالبرلمانيين للمبادرة بتعديل هذا القانون، الا ان السخط الشعبي مرة اخرى يتصاعد ضدهم. لا للعودة الى الوراء.

نرفض نحن نساء العراق ورجاله تعديل قانون الاحوال الشخصية واستبداله بقوانين الشرائع الشيعية او السنية . الحياة العائلية للاسر في العراق ليست كرة في ملعب الاحزاب الاسلامية الشيعية منها والسنية.

قانون الاحوال الشخصية ليس ورقة انتخابية لرفعها في اوقات الانتخابات لكسب الاصوات الرجعية والمتخلفة الساعية الى اعادة ساعات الزمن الى الوراء.

تحالف امان النسوي

٢٣ تموز ٢٠٢٤

ما الدواعي لإطالة الحرب في غزة

أحمد عبدالستار

تشهد غزة منذ السابع من أكتوبر من العام الماضي، حرباً وحشية ومدمرة لا نظير لها في تاريخ البشر الحديث، بالنظر إلى عدم التكافؤ بين القوتين المتحاربتين، بين الجيش الإسرائيلي المتفوق عددياً وامتلاكه لآلة حربية مجهزة بأحدث التجهيزات الفتاكة ودعم مالي ولوجستي لا محدود، من دول حلف الناتو وفي مقدمتها أمريكا مفرطة السخاء والمؤازرة، لأن إسرائيل هي قاعدتهم العسكرية المعشعشة في قلب الأوسط، وبين حماس التي لا تتعدى في أحسن الأحول كونها تنظيم مسلح من قوات غير نظامية لا تملك أي سلاح ثقيل مثل الطائرات والدبابات والمدفعية.. سوى اسلحة خفيفة ومتوسطة، وحمم الموت تلقيها إسرائيل على مساحة لا تتعدى الاثنين وأربعين كيلومتر.

وبصرف النظر عن الجدل فيما إذا كانت قد أخطأت حماس أم أصابت بهجومها على بلدات فلسطينية تحتلها إسرائيل وحتى على تل أبيب، وأسر رهائن مدنيين وعسكريين إسرائيليين، أو وفي تصنيف حماس الأيديولوجي، وارتباطاتها وعلاقاتها الخارجية، هذه القضايا ليس محل بحثنا الآن.

فما نود الإشارة إليه عدا ذلك؛ ما هو المغزى وماذا تعني إسرائيل بإطالة أمد عملياتها العسكرية البربرية على سكان غزة وإلحاق خسائر فادحة لا موجب لها عسكرياً بأرواح الأبرياء من آلاف الأطفال وإبادة عوائل بالكامل وتجويع ومنع الدواء... على سكان مدنيين ؟ إنها إبادة جماعية مكتملة الأركان تتعرض لها غزة أمام أنظار العالم يومياً وفي كل ساعة من ساعات أشهر المذبحة المتواصلة، بمباركة الغرب وتأييده المطلق.

هل حقاً كما تدعي إسرائيل إنها تواصل الحرب من أجل القضاء على حماس وتحرير الرهائن؟

وهل حقاً تذهب للمفاوضات مع حماس في كل مرة لمناقشة شروط هدنة لوقف القتال وترك الفلسطينيين يتنفسون الصعداء؟

أم إنها تعلن شيء، وتخفي أشياء وكما يُقال « لا عبرة بأقوالٍ كذبتها الأفعالُ»، فأفعال إسرائيل ضد الفلسطينيين وما يحصل في غزة الآن بالذات من مجازر ترتكبها في مختلف مناطق القطّاع، لا تحتاج دليل للبرهنة على دموية هذا النظام ووحشيته التي هزت وجدان البشرية حول الأرض.

لا يمكن ارجاع اصرار إسرائيل في المضي في ارتكاب المجازر في غزة على إنه تحدٍ سافر للقانون الدولي والمجتمع الدولي وما إلى ذلك، لا يمكن ارجاعها لهذه الاسباب وحدها، بل يكمن في رأينا وجود شفرة أخرى لما بين سطور هذا الخطاب الجهنمي، الذي تلقي به إسرائيل بوجه العالم، يمكن استشفافها من متابعة مشهد الصراعات السياسية العالمية، وما وصلت إليه أزمة الأقطاب المتحاربة على أرض أوكرانيا كمثال، وانفجارات الصراع الطبقي داخل بلدان حلف الناتو، وتمكين اليمين المتطرف لاحتلال الساحة السياسية، وتراجع مستوى معيشة الطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة إلى حدود كارثية، وتضخم متواصل بكلف ضروريات الحياة.

ومما لاريب فيه إن هذه الأوضاع تلقي بضلالها على مستقبل وجود الطبقة الرأسمالية الحاكمة، وتطرح أسئلة مصيرية عن جدوى وجود هذه الطبقة المنتهية الصلاحية واستمرارها متربعة على عرش السلطة، فإن الطبقة العاملة في كل مكان لا تقبل المساومة على اسباب معيشتها ولا الشباب يهادنون على ضمان مستقبلهم ولا المجتمع الإنساني يسامح بالانجرار لهاوية البربرية ودمار الحياة على الأرض.

وفي المقابل تعمل الرأسمالية بفظاظة ومكر على حماية امتيازاتها الطبقية، بشتى الوسائط والطرق، ولا يتورع الرأسماليون بارتكاب أبشع الجرائم وأكثرها نذالة لإدامة وجود طبقتهم.

ومع تصاعد التذمر لدى الجماهير العالمية ضد الغرب ونهجهم الاقتصادي المفقر لمليارات البشر، والأساليب السياسية الطائشة والمدمرة، وما يحضر أمامنا في الاتجاه الآخر بأن أمريكا والغرب بصفة عامة يعملون بدون اكتراث، وبدأب على مواصلة سياساتهم الساعية لاحتواء العالم عبر نشر الخراب والجوع والفوضى والقتل، والقصد من وراء ذلك برأينا هو لبث روح الاحباط، وعدم التفاؤل بالتغيير.

هذا ما نراه لسبب إطالة الحرب على غزة، التي تقترب من العام دون نتيجة تحققت لما أدعى قادة إسرائيل لمواصلتها، سوى القتل الجماعي اليومي للسكان الأبرياء والأطفال، والتجويع المتعمد، والحرمان من العلاجات واللقاحات وتشريد لمئات الآلاف من العوائل دون مأوى وتحت وابل القذائف.

إنهم يقصدون رسم صورة قاتمة للعالم، عبر مشاهد غزة ومحقها واتخاذها وسيلة للقول هذا هو المصير الذي ينتظر من يقاومنا أو من يحاول الاعتراض على سياساتنا. معرضين عن كل ما يحصل بالعالم من تظاهرات مليونية تندد بالحرب على غزة، وبكل التضامن الإنساني الخالي من كل مصلحة سوى الدوافع الإنسانية المجردة.

إنهم يقصدون من وراء غزة الآن أن تكون عبرة، ولديهم القدرة ولديهم الاستعداد لجعل العالم كله غزة مفتوحة.

كما تفعل إسرائيل بمناوشات مع حزب الله اللبناني وإيران، والقصف الأمريكي البريطاني للحوثيين، والأذرع الإيرانية في العراق وسوريا.. وتهديد مصر ودول الخليج ضمناً وعلناً، لبسط السيطرة الدموية على الشرق الأوسط.

وكذلك ما يلوح في الأفق من احتمال حرب عالمية بين القطبين الغربي والروسي الصيني، التي أمعن الغرب في إطالة أمد الحرب في أوكرانيا دون أي أمل بنهايتها.

وتمكين النازية في بلدانهم لقمع كل حركة يسارية أو أي معترض على سياساتهم الاقتصادية البشعة.

هذا كل ما تملكه الرأسمالية من حلول لأزماتها التي لا تنتهي، وكأن العالم والحياة على الأرض ملك صرف لهم، من جهة ومن جهة أخرى هذا شعورهم المحبط هم أنفسهم بأن شمسهم جنحت نحو الغروب، ولا بدي آخر لديهم.

ولكن البديل موجود في كل بقاع العالم، إنه الجنين في رحم المجتمع الإنساني المعاصر التي تبشر ولادته بنهاية عالم البؤس والفقر والحروب والتشرد، إنها الطبقة العاملة العالمية المتضامنة مع قضايا الإنسان من غزة إلى أي بقعة بالعالم، ولنكن في مقدمة هذا العالم الجديد، العالم الخالي من الرأسمالية وويلاتها.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

مشروع «تعديل» قانون الأحوال الشخصية العراقي يعكس إنحطاط الاسلام السياسي!

توما حميد

مرة اخرى، تحاول القوى الاسلامية الشيعية « تعديل» قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ الذي أُقر في عام ١٩٥٩ في عهد عبد الكريم قاسم والنافذ حاليا في كل ارجاء البلد.

وتحاول قوى الاسلام السياسي الشيعي إمرار مشروع «التعديل» في البرلمان من خلال المساومة مع القوى الإسلامية السنية عن طريق ربط هذا المشروع بما يسمى بقانون «العفو العام»، الذي يتعلق بمصير حوالي ٥٠ الف سجين، جرى إعتقال الكثير بصورة تعسفية، حُكم اكثر من ٢٥ ألف منهم بالاعدام.

محتوى المشروع!

ان «التعديلات» التي تقترحها القوى الشيعية تنص على أنه يحق للافراد البالغين من «المسلمين» عند إبرام عقود الزواج الاختيار بين قانون الاحوال الشخصية المعمول به الان أو الاحتكام الى أحكام المذهب الشيعي أو السني لتنظيم جميع مسائل الأحوال الشخصية، ويجوز لمن لم يسبق له اختيار تطبيق أحكام مذهب معين عند إبرام عقد الزواج، تقديم طلب إلى محكمة الأحوال الشخصية المختصة لتطبيق أحكام الشرع على الأحوال الشخصية وفق المذهب الذي يختاره، ويجب على المحكمة الاستجابة لطلبهم». سيكون على محكمة الاحوال الشخصية مصادقة «عقود الزواج التي تبرم على يد من له تخويل شرعي من ديواني الوقفين الشيعي والسني».

ان ماتسمى بالتعديلات هي في الحقيقة نسف كامل لقانون الاحوال الشخصية وتبديله بمدونة يكتبها رجال دين وسيكون لها آثار مدمرة على المجتمع باسره. ستنهي هذه «التعديلات»، اذا اقرت، كل مكاسب المراة وستقضي على الكثير من الملامح المدنية في المجتمع.

ان اعتماد احكام المذاهب الاسلامية سيسلب المرأة انسانيتها ويمنح الرجال سلطة أكبر حتى من السلطة التي يتمتعون بها الآن على النساء، ويعمق التجاوزات على حقوقهن وسيعني شرعنة زواج القاصرات والزواج المؤقت باسم زواج المسيار او المتعة وحرمان المرأة من حق حضانة الاطفال وحق السكن وحق النفقة والميراث، وسوف يعطي رجال الدين دوراً اساسياً في تحديد الحياة الاسرية ويزيد من سلطتهم على المرأة والطفل.

فحسب الاحكام الشرعية، ان سن الزواج المقبول والذي تقره مراجع الفقة الجعفري عند الشيعة والحنفي عند السنة هو تسعة سنوات قمرية بدلا من ١٨ عاما حسب قانون الطفولة العالمي الذي يستند على المعايير العلمية. هذا يعني بان هذا القانون سوف يضفي الشرعية على البدوفيليا بحق فتيات لا تتجاوز اعمارهم تسع سنوات مما يحرمهم من طفولة طبيعية ومن التعليم والتطور المهني والعمل ويعرض حياتهن للخطر بسبب العنف العائلي وسوء المعاملة الجنسية والنفسية والحمل ومخاطر الولادة.

وسوف تفقد المرأة حق حضانة الطفل بعد بلوغ الطفل سبع سنوات أو يسقط حقها مباشرة اذا تزوجت مرة اخرى بعد الطلاق، في وقت ان شرط عدم الزواج لنيل حضانة الابناء لاينطبق على الرجل!! كما سيكون الجد من الاب أحق بالحضانة في حال توفى الاب أو إنتفت شروط الحضانة. سيُجبر الكثير من النساء على تحمل مختلف أشكال سوء المعاملة من أجل البقاء مع الاطفال. كما ستمنع الكثير من النساء من الزواج ثانية بعد الطلاق حتى لاتحرم من أبنائهن.

حسب هذا القانون المقترح، ان استحقاق حق النفقة للمرأة هو شرط الاستمتاع بها جنسيا وطاعة الرجل مما سيحول العلاقة بين الرجل والمراة الى علاقة الزبون ببائعة جنس. وسيكون بامكان الرجل الزواج من امرأة ثانية بشكل سري بدون علم الزوجة الاولى، كما سيقلص حصة المرأة من الميراث.

حسب هذا التعديل، لن تخضع الكثير من عقود الزواج للتسجيل في المحاكم، بل يتم اجراؤها من قبل رجال الدين مما يجعل من السهل على الرجال زواج القاصرات والتنصل من مسؤولياتهم والنكث بحقوق الزوجات في حال الطلاق، وعدم الاعتراف بنسب الاطفال.

ورغم استناده على احكام الشريعة الاسلامية في الكثير من الامور، إلا ان قانون الأحوال الشخصية الحالي فيه الكثير من الايجابيات بالمقارنة مع القانون المقترح، اذ يحظر الزواج دون سن ١٨ عاما، وينطبق على جميع مواطني البلد بغض النظر عن المذهب، وينظم الامور الشخصية في محاكم الدولة المدنية ويقيد دور الرجال الدين في قضايا الاسرة من زواج وطلاق وارث، ويضمن القانون الحالي حق الام في حضانة الاطفال بعد الطلاق حتى يتم الطفل الخامسة عشرة من العمر، ولاتسقط حضانة الام بعد زواجها الثاني، ويجرم الزواج خارج المحكمة.

مبررات متهافتة لاتنطلي على الأغلبية!

ان الجدال الجاري حول مشروع تعديل قانون الاحوال الشخصية يكشف ضحالة القوى الاسلامية ومفكريهم، اذ يعجزون في الدفاع عن مشروعهم ويعتمدون بشكل كلي على التضليل وافتراضهم بان الجماهير العراقية ساذجة وستنطلي عليها الحجج الواهية التي يقدمونها، في حين يتبين من الجدال والنقاشات بان شرائح واسعة في المجتمع العراقي تعي الحقيقة، وهناك عدد هائل من المختصين في كل المجالات الذين يعرفون بأدق التفاصيل فيما يتعلق بالقانون الحالي وما سيحدث في حال تم امرار هذه «التعديلات».

يجتمع كل الاسلاميين على ترديد نفس العبارات وهي: «ان هذا القانون يتناسب مع الشريعة ومع الدين والدستور العراقي، اليس من حقنا كاغلبية ان نتبع ما نؤمن به؟» و«القانون يضمن الحرية في الاختيار، فهو اختياري، ويعكس الديمقراطية». «ان هذا التعديل هو حق العراقيين واغلبية الشعب وهو حق دستوري وشرعي وانساني»، و«انه يعكس معتقدات الفرد والطبيعة الاسلامية للمجتمع وينسجم مع الاعراف والافكار المجتمعية من الناحية العملية»، كما «انه يحافظ على الهوية الدينية للعراق و العراقيين، انه يحافظ على قيم المجتمع»، وانه «ينظم ما هو موجود الان من زواج القاصرات والزواج خارج المحاكم»، وان «هذا ماتريده المرجعية، وانه مستند الى النص الدستور». ويقولون رغم ان السن القانوني حسب الشريعة هو تسع سنوات الا ان هذا في الواقع لن يتم لانه لايوجد اب يزوج بنته وهي بعمر تسع سنوات، وان تحديد سن البلوغ القانونية للفتاة للزواج من الناحية الفقهية يتم حسب القياسات العلمية المتبعة».!! هناك الف حق وحق وحرية يدوس عليها الاسلاميون او لايقولون عنها شئ ولكن يتبجحون بالدفاع عن حق الرجل في اضطهاد المرأة والطفل من خلال «حرية ممارسة احكام المذاهب». ف٦٠٪ من الشباب هم بدون عمل، لاتوجد ابسط الخدمات، لا ضمان بطالة، لا توجد ميزانية للشؤون الاجتماعية، تُقمع اية معارضة، وهناك الف قضية وقضية حيوية في المجتمع تتطلب تشريعا مثل حماية البيئة وتنظيم السير وتنظيم كيفية تقديم الخدمات وعمل الاطفال وغيرها ولكن القوى الاسلامية تترك كل هذه الامور وتريد ان تشرع قانون يبيح اضطهاد المرأة وسوء معاملة الاطفال.

ان حديثهم عن حقوق الاغلبية الشيعية هو رياء. لا نعرف من خولهم للحديث نيابة عن المجتمع وعن الذين يصنفونهم كشيعة؟ المجتمع او سكان المناطق الجنوبية هم ليسوا كتلة متجانسة بل فيهم من العلمانيين والشيوعيون والاشتراكيون والمهتمون بمصالهم الدنيوية بدلا من « احكام الشريعة» في الحقيقة الكثير من المؤمنين بالاسلام وخاصة النساء يقفون ضد القانون المقترح؟.

ان جوابنا على ان هذا التعديل الذي يتناسب مع الشريعة والدستور العراقي، هو ببساطة لتذهب الشريعة وليذهب الدستور الذي يشرع البدوفيليا ويعتدي على حقوق المرأة الى الجحيم. ان هذا النوع من النقاش هو تفسير الماء بالماء. ياتون بدستور اسلامي رجعي ثم يجعلونه سبب لسن المزيد من القوانين الرجعية. ان الشريعة الاسلامية هي شريعة عصر الجواري، فلايمكن استخدامها لتبرير سن قوانين رجعية جديدة.

من جهة، فعلا حسب تقديرات الامم المتحدة، فان ٢٨ ٪ من الفتيات في العراق يتزوجن دون سن الـ١٨. ولكن هذه الجرائم تتم بسبب تسلط الاسلام السياسي على المجتمع. اذ كشف التقرير العام الحالي لمنظمة «هيومن رايتش ووتش» أن رجال الدين في العراق يعقدون آلاف الزيجات سنويا، بما فيها زيجات الأطفال التي تخالف القوانين العراقية. اي ان نفس الاسلاميين يقومون باشاعة هذه الظواهر، ومن ثم يريدون تقنينها لانها موجودة. كما ان مكافحة هذه الجرائم ليس من خلال اضفاء الشرعية عليها وتقديم الدعم القانوني لها، بل من خلال تجريمها ومحاسبة المجرمين.

ان أحد الحجج التي يقدمها الاسلاميون هي «ان لهذا القانون الجديد ضرورة، اذ جاء لحل مشاكل اجتماعية كثيرة في المجتمع، ووضع حد لظاهرة التفكك الاسري»! في حين ان البيان الذي اصدرته اللجنة التي صاغت قانون الاحوال الشخصية الحالي في عام ١٩٥٩ يقول ان هذا القانون سن لان «في تعدد مصادر القضاء واختلاف الاحكام ما يجعل حياة العائلة غير مستقرة وحقوق الفرد غير مضمونة». اي ان القانون الحالي جاء ليعالج المشاكل التي خلقها الاحتكام الى احكام الفقية الطائفية. كما ان تزويج القاصرات والبدوفيليا وحرمان المراة من ابسط الحقوق وتدخل رجال الدين في امور الاسرة سوف يزيد من المشاكل بكل انواعها من اقتصادية واجتماعية وصحية ونفسية بمئات المرات.

ويدأب الاسلاميون على التاكيد بان زواج الاطفال هو امر طبيعي ولايمانعون تزويج القاصرات بحجة ان سن البلوغ (البدني) وبلوغ الرشد (العقلي) يختلف من شخص الى اخر وان سن التسع سنوات هو سن البلوغ في حين ان سن الرشد قد يكون اكبر من ٩ سنوات. في الحقيقة ان احكام الفقة الحنفي لاتشترط الرشد، بل تشترط البلوغ فقط. كما ان ليس بامكان رجل الدين اي امكانية لتقييم مدى بلوغ الفتاة الرشد.ان من يحدد بلوغ الفتاة سن الرشد ليس ولي الامر. ان فكرة كون الفتاة بالغة بدنيا بمجرد بدء العادة الشهرية او بروز الثدي هو امر سخيف، فالدراسات تؤكد بان الحمل مثلا له اثار كارثية على الطفلة. هذا عدا ان الزواج والحمل يحتاج الى النضوج النفسي والعقلي والاجتماعي.

ويتحجج قسم من الاسلاميين بان هذا يحدث في الغرب ايضا بدليل ان الاطفال دون سن ال ١٨ يمكن ان يكون لهم بوي فريند (صديق حميمي)، فهم يهملون حقيقة ان الجنس هو غير الزواج ومسؤولياته والحمل والانجاب. كما ان القانون يمنع اقامة علاقة جنسية بين شخص بالغ وطفل، اي ان العلاقات الجنسية تكون بين افراد باعمار متقاربة.

ويقوم بعض الرجال الرجعيين والمتخلفين بتاييد هذا التعديل لان سقوط حق المطلقة بالحضانة يضمن راحتهم في حال قرروا الزواج من امرأة مطلقة. هل توجد انانية وشخصية مريضة بهذا القدر، بحيث يقبل بحرمان الطفل من رعاية امه، ويحرم الام من الطفل حتى تسهل حياته؟! ومن اجبر مثل هكذا متخلف على الزواج من مطلقة؟؟ كما يقولون من الافضل ان يعيش الطفل مع ابوه من ان يعيش مع زوج امه، ولكن لايقولون لماذا لاينطبق ها المنطق على الرجل الذي عادة مايتزوج بعد الطلاق؟!

مالذي يدفع تيارات الاسلام السياسي للقتال بهذه الضراوة من اجل فرض الشريعة الاسلامية الطائفية في هذا الوقت بالذات رغم الرفض الشعبي العارم. وماذا الذي جرى في المجتمع بحيث يستوجب تشريع هذا القانون اليوم؟

الهدف الأساسي من هذا «التعديل»!

يتحدث البعض عن ان هذا التعديل هو من أجل المنافسة مع التيار الصدري في تمثيل الشيعة، التيار الصدري الذي طرح يوم الغدير عطلة رسمية واقرها البرلمان، أو ان هذه العملية تمثل سعي شخص أو اشخاص من أجل الشهرة والترند و«الطشة» بالعراقي، أودغدغة مشاعر الفئات المتخلفة والرجعية وكسبها وبالأخص انهم مقبلون على «انتخابات» وغير هذه. من الممكن ان تكون هذه الجوانب صحيحة أو لها مكان ما، ولكنها ليست اساس القضية. ان اساس هذه القضية هو سعي تيار معين من أجل ترسيخ وتثبيت أركان دولة طائفية، تمثل الشيعة وقوانين الشيعة أحد أركانها. وبالأخص اذا ما أخذنا بنظر الأعتبار التغيرات الكبيرة الجارية في المنطقة والتي يمكن ان تدفع الاوضاع نحو مسارات غير مرغوبة بالنسبة لهم.

من جهة أخرى، ان هذه الخطوة تاتي من ضمن رزمة أوسع الا وهي حسم مصير السلطة على صعيد العراق ككل، وترى علائم هذا الأمر بخصوص اقليم كردستان وكركوك ومصادرة الحريات السياسية والحقوق المدنية وحملات الاعتقالات واصدار القوانين الخاصة بهذا الصدد وغيرها

ان هذا التعديل هو تقهقر الى الوراء لعقود وربما قرون. ويعتبر تراجعاً للعراق الذي وقع على قانون الطفولة عن التزامته الدولية، ويمثل تراجعاً عن مكاسب المراة التي حققت عبر عقود من النضال. كما يكرس تقسيم المجتمع على اسس طائفية ويقوض سلطة القانون والدولة وينشر الفوضى فيما يخص الاحوال الشخيصة.

سوف يزيد الظلم وعدم المساواة وانعدام الحقوق، والفقر في المجتمع، ويتعاظم تسليع المرأة جنسيا والحط من كرامتها وسيزيد الخلافات الاسرية وتعدد الزوجات والطلاق عندما يتم تطبيق القوانين الطائفية على عقود الزواج القديمة، ويقوي سلطة الدين ورجال الدين على حياة الفرد ومن تدخل الدين في شؤون الدولة والتربية وحياة النسان إجمالاً.

ان هذا التعديل يعكس مدى انحطاط الاسلام السياسي وقواه الرجعية. رغم استناد قانون الاحوال الشخصية الحالي على الشريعة الاسلامية، الا انه كان من القوانين المتقدمة نوعاً ما في المنطقة. ان تعديل القوانين الاجتماعية يجب ان يكون نحو الافضل، من اجل التلائم مع القوانين الدولية او تغيير مكانة شرائح معينة في المجتمع نحو الافضل، الا ان الاسلام السياسي يريد ان يعيدنا الى عهد الجواري. ان هذا التقهقر لا يقتصر على العراق، بل هو من ميزات كل النظام الرأسمالي المتازم في هذه المرحلة من تطوره. فهناك تراجع في مستوى المعيشة وظروف العمل والحريات و الحقوق تقريبا في معظم انحاء العالم. ان مايحدث في العراق هو ما لدى النظام الرأسمالي العالمي لجماهير هذه البقعة من العالم. انه يتماشئ مع سياسات الهوية واحلال حقوق الاغلبيات والاقليات على حقوق الانسان العالمية. انه يتماشى مع «الديمقراطية البرجوازية» الغربية بالذات التي تتحمل مسؤولية كبيرة عما يحدث في العراق. فالغرب وامريكا بالذات انتجا هذا القيح في العراق. لقد وضعوا مجموعة حثالة في السلطة ليس لهم اي ربط بالمجتمع المدني، بالقانون وبالدولة.

هناك رفض واسع وعارم في المجتمع ضد محاولات تمرير هذا القانون. يجب تطوير هذا الرفض، اعطائه افق، وتوجيهه وقيادته. ان الوقوف بوجه هذا المسعى هو محطة اخرى من محطات التصدي للقوى الاسلامية والقومية والعشائرية. يجب ان لا تقتصر وظيفة كل قوى التحرر والمساواة على افشال امرار هذا القانون، بل النضال الحاسم من اجل تحسين قانون الاحوال الشخصية ومن اجل تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. ان هذه المحاولات من قبل الاسلاميين لن تقف الا من خلال ثورة تزيلهم من السلطة الى الابد، تصادر اموالهم وتقدمهم الى العدالة بسبب الجرائم التي ارتكبوها ضد سكان هذا البلد.